مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧١٣

الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

03-25754 (A)
0325754

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن مشاعر الأسى لحكومة الصين وشعبها حيال الزلزال الذي وقع مؤخرا في هذا البلد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أعرب باسم مجلس الأمن عن أعمق آيات المواساة للصين حكومة وشعبا حيال الزلزال الذي أصاب منطقة تسينغيانغ، لما أسفر عنه من دمار جسيم وخسارة فادحة في الأرواح. وأطلب إلى ممثل الصين أن ينقل لحكومته وشعبه مشاعر الأسى وصادق العزاء.

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل السويد، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد هانس دالغرين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دالغرين (السويد) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد تورك لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها صاحب المعالي السيد هانس دالغرين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أتوجه إليكم بالشكر يا سيدي على دعوتكم لي وعلى عقدكم هذه الجلسة بشأن الجزاءات. وأرى أنه لم يكن في الإمكان تخير وقت أفضل من هذا الوقت للتركيز على ضرورة النهوض بالأدوات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ولقد دفعت حالات عديدة في الماضي، عندما لم يكن لكلمات الإدانة أثر ملموس واعتبرت القوة العسكرية ملاذا أخيرا، إلى البحث عن وسائل أخرى للتأثير على السلوك ولضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

يمكن وصف أدوات الجزاءات بأنها شيء بين الكلمات والحرب. وشأنها شأن الأدوات الأخرى، فإنها لا يمكن أن تحقق النجاح إلا إذا كانت حادة بقدر كاف، ومركزة بما يكفي ومصممة لعملية محددة يفترض أن تؤديها هذه الأدوات. هذا بالنسبة للجزاءات المحددة الأهداف، وكيف يمكن تطوير مثل هذه الجزاءات إلى آلية أفضل وأكثر

أهمية لمساعدة مجلس الأمن على الوفاء بمهمته الأساسية، صون السلم والأمن الدوليين.

وإنني هنا لكي أقدم للمجلس نتائج ما أسميناه بعملية ستكهولم لتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. لقد تناول ذلك المشروع كيفية زيادة فعالية الجزاءات من خلال إصلاح وتحسين تنفيذها، وكذلك إلى التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية غير المقصودة.

وهذه هي المبادرة الثالثة في مناقشة دولية متنامية حول الحاجة إلى جزاءات أكثر إنسانية وأكثر صقلا وكفاءة. وقد اتخذت المبادرة الأولى في انترلاكن، بسويسرا، وركزت على الجزاءات المالية الهادفة. وأعقبها بعد ذلك، كما يعلم المجلس، عملية بون - برلين حول حظر الأسلحة، والجزاءات المتعلقة بالسفر والطيران. وحكومتا سويسرا وألمانيا سلّمتا منذ وقت مبكر بالحاجة إلى جعل الجزاءات أكثر ذكاءً.

وتقرير ستكهولم جاء نتيجة عملية استمرت أكثر من عام. وشارك فيها مسؤولو الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية، وكذلك الأكاديميون والخبراء من مختلف المجالات الذين يتمتعون بخبرة في مجال تنفيذ الجزاءات.

لقد وضعت الجزاءات الهادفة لتركّز بوجه خاص على الأفراد أو الكيانات الأخرى المسؤولة عن تعريض السلم والأمن الدوليين للتهديد أو الانتهاك. والوضع المثالي هو ألا تؤثر هذه الجزاءات على القطاعات الأخرى من السكان ولا على العلاقات التجارية الدولية.

والهدف الأساسي لعملية ستكهولم كان اقتراح وسائل لتعزيز القدرة على تنفيذ الجزاءات الهادفة هذه، هنا في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء على حد سواء. وإحدى الأولويات كانت تحديد تدابير لتعزيز التخطيط والرصد والإبلاغ والتنسيق بين لجان الجزاءات وأجهزة الرصد.

وفي الكتيب المطروح على الأعضاء، المليء بالاقتراحات حول تنفيذ سياسات الأمم المتحدة المطروحة، توجد أيضا مجموعة من النقاط التوجيهية حول كيفية تحسين عمل هيئات الأمم المتحدة وآلياتها التي أوكل إليها مهمة رصد الجزاءات. وسيجد فيه الأعضاء كذلك اقتراح فكرة إنشاء منسق للجزاءات، أو مستشار خاص، لزيادة تحسين ودعم التنسيق بين لجان الجزاءات وفرق الخبراء وآليات الرصد بشكل أكبر.

واقتناعي الخاص أن هناك الكثير مما يمكن القيام به في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحسين أنظمة الجزاءات يعود إلى عدة سنوات، عندما اختُرت كأول رئيس للجنة جزاءات سيراليون عام ١٩٩٧. وعندما أتأمل في عملي آنذاك، أرى بوضوح فرصا ضاعت وحالات تم القيام بعمل أقل مما ينبغي وليس أكثر مما ينبغي. وإذا توفر المزيد من الموارد وتحسّن التنسيق، فمن الممكن إنجاز المزيد الآن.

ولكن الجزاءات لا تتمتع إلا بنفس قوة الهياكل التي تنفذ في إطارها. ولهذا السبب فإن عملية ستكهولم نظرت في سبل مختلفة لتعزيز ودعم تنفيذ الدول الأعضاء من خلال تعزيز القدرة الوطنية. ويتضمن التقرير المطروح عليكم قانونا نموذجيا مفصلا لوضع إطارات قانونية لتنفيذ الجزاءات.

وسيجد فيه الأعضاء أيضا تدابير وطنية مختلفة، أدرجت بما يتصل بنوع الجزاءات التي ينبغي تنفيذها. وفضلا عن ذلك، هناك توصية بتقديم استبيان خاص بالدول الأعضاء حول قدرتها على تنفيذ الجزاءات وقدرتها على توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء التي تحتاج إليها.

ولئن كان استخدام تلك الأدوات أو الجزاءات قد ازداد، فإن هناك قلقا متزايدا بشأن الآثار الضارة للجزاءات

الاقتصادية على فئات السكان الضعيفة وعلى المجتمعات بشكل عام. وقد تم إبراز الآثار الملازمة للجزاءات على دول ثالثة، وهي في ذلك على حق. وفي نفس الوقت، فإن العديد من الأطراف الأساسية - التي كانت هدف الجزاءات - تملصت والتفَّت حول هذه التدابير بوسائل متعددة. وهذه مشكلة متزايدة لا تؤثر على فعالية الجزاءات فحسب، وإنما تخاطر بتقويض مشروعية التدابير المفروضة في حد ذاتها. وتوصي عملية ستكهولم بعدد من الاستراتيجيات المختلفة، اعتمادا على نوع الجزاءات، لمواجهة التهرب من الجزاءات ولضمان دقة الجزاءات.

ومسألة كيفية تحديد أهداف الجزاءات على أفضل وجه تبدو للبعض كما لو كانت سؤالا تقنيا. وفي رأيي، فإنها مسائل سياسية تماما. فعندما يتخذ مجلس الأمن قرارا، يجب احترامه في جميع أنحاء العالم. ويمكن تقويض هذا الاحترام بسهولة إذا لم ينفذ الإجراء المتفق عليه على أحسن وجه. ولهذا فإن الجزاءات الناجحة، والجزاءات التي تؤدي إلى نتائج ستكون هامة للدعم العام وللدعم الذي ستجنيه الأمم المتحدة ذاتها من ذلك.

وحكومة السويد تأمل مخلصة بأن تكون النتائج العملية والملموسة لعملية ستكهولم ذات قيمة لصناع السياسة ومنفذيها على جميع المستويات. وفوق كل ذلك، آمل أن تكون ذات فائدة لكم سيدي الرئيس ولزملائكم الـ ١٤ في اضطلاعكم البنَّاء بمسؤولياتكم الجسيمة، نيابة عنا جميعا، في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد دانيلو ترك.

السيد ترك (تكلم بالانكليزية): إنه ليسرني أن أشارك في هذه المناقشة اليوم التي تتزامن مع نشر النتائج الأساسية لعملية ستكهولم بشأن تنفيذ الجزاءات الهادفة. إن الأمانة العامة، بعد دعمها ومشاركتها النشيطة في عملية انترلاكن وبون - برلين وستكهولم، تابعت باهتمام كبير الأفكار والتوصيات النابعة عن كل واحدة من هذه العمليات التي تم التعبير عنها في مختلف مداولات مجلس الأمن الأخيرة والقرارات الخاصة بالجزاءات التي اتخذت مؤخرا.

أود في البداية أن أشكر حكومة السويد على دعمها السخي لعملية ستكهولم، وإنني لأعرب عن شكري الخاص لوزير الدولة السويدي للشؤون الخارجية، السيد هانس دالغرين، على توجيهه وخبرته، التي اكتسبها إلى حد كبير من عمله الدؤوب كعضو في مجلس الأمن وكرئيس للجنة جزاءات سيراليون. ويسعدني أن أرى السيد دالغرين معنا هنا اليوم في اجتماع المجلس هذا.

أود أيضا أن أنوه بالدور الذي اضطلع به منسق عمليه ستكهولم، الأستاذ بيرت فالنسين من جامعة أبسالا، الحاضر معنا اليوم أيضا، في تنظيم اجتماعات الخبراء وقيادتها إلى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أشيد في هذا الوقت بحكومتَي سويسرا وألمانيا على الدعم الحيوي الذي قدمتاه لمبادرات الجزاءات الهادفة التي سبقت عملية ستكهولم.

في أحدث تقرير عن عمل المنظمة، أشار الأمين العام إلى أنه كان متشجعا للجهود المبذولة على الصعيد الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء لصياغة تدابير جزاءات ”أكثر ذكاء“ لمجلس الأمن. وسلَّم أيضا بأن مشاركة الشركاء من المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية في اجتماعات الخبراء - وهي سمة للعمليات الثلاث - قد تساعد في بناء الإرادة السياسية اللازمة لكفالة فعالية الجزاءات.

لن أضيع الوقت القيِّم في هذه المناسبة لاستعراض أنشطة ونتائج العمليات الثلاث الأساسية بشأن الجزاءات الهادفة. ولكنني، مع ذلك، أود أن أشير إلى أهمية العمل الذي تم إنجازه في مجالات مثل الجزاءات المالية وحظر التسلح والذي ما زال يكتسي أهمية قصوى. وتزداد هذه المسائل أهمية في ضوء الشواغل بشأن تدفق الأموال والأرصدة إلى الأفراد والمنظمات المرتبطة بالإرهاب الدولي، وكذلك استمرار حالات انعدام الاستقرار في العديد من المناطق المرتبطة بالتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة. واستنادا إلى معرفتنا بأمور لم نكن نعرفها من قبل، من الواضح الآن أن اجتماعات الخبراء حول الجزاءات الهادفة التي نناقشها هنا اليوم تسير في مسارها الصحيح؛ وأصبح الآن من الأهمية بمكان للمجلس أن يصمم المزيد من التدابير التوجيهية.

وتتطرق ورقة ستكهولم إلى أهمية الشفافية وتعزيز الشعور بالملكية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف بين أعضاء الأمم المتحدة. ويدعو القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ فيما كانت توضع اللمسات الأخيرة على ورقة ستكهولم، اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (لجنة ١٢٦٧)، وبإسهامات من فريق الرصد، إلى توجيه جميع الدول الأعضاء بشأن تقديم تقارير التنفيذ التي يتطلبها القرار. وستؤخذ هذه التقارير، التي ترتكز على معايير شفافة، بعين الاعتبار في الإحاطات الإعلامية التي سيقدمها إلى المجلس رئيس لجنة ١٢٦٧، وفقا للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ونأمل أن تساعد هذه الآلية اللجنة في تشجيع الدول الأعضاء على تقديم إسهاماتها دوريا، وأن تعمد التقارير المقدمة إلى تبليغ اللجنة بالمجالات التي توجد فيها حاجة ماسة إلى المساعدة الفنية.

ورغم الإقرار بأنه قد يكون ضروريا في بعض الأحيان التمسك بسرية مصادر المعلومات المتوفرة لأفرقة الخبراء أو أفرقة الرصد المتعلقة بخرق الجزاءات أو عدم الامتثال لها، تنوه ورقة ستكهولم بأن مصداقية النتائج وسلامة العملية تقتضيان أن يكون الدليل شفافا وقابلا للتحقق منه بقدر الإمكان. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بأن المجلس قد تصرف مرة أخرى بما يتسق مع تلك النتائج عندما طلب، في القرارين ١٤٠٨ (٢٠٠٢) و ١٤٥٨ (٢٠٠٣)، من فريق الخبراء المعني بليبريا أن يبذل جهودا للفت انتباه الدول المعنية إلى معلومات ذات صلة كي تحقق فيها وتتخذ الإجراءات الملائمة، وللسماح لها بممارسة حقها في الرد.

ولكن التقدم المحرز في نظرية الجزاءات وممارستها قد كشف أيضا عن ثغرات جديدة وتنفيذ غير فعال، بينما استرعى الانتباه أيضا إلى المشاكل القائمة التي لم يتم الاعتراف بها حتى ذلك الحين. والمساعدة التي سيقدمها للمجلس الكتيب المعروض على الأعضاء في تحديد هذه الثغرات والتصدي لها هي بلا شك إحدى أهم نتائج عملية ستكهولم.

ولقد أبرزت مجموعة من النتائج المشتركة بين عمليتي انترلاكن و بون - برلين الحاجة إلى تعزيز الرصد، مقرونا بسبل أخرى لضمان قدرة الدول على التنفيذ الفعال للجزاءات المحددة الأهداف. وتم تناول هذه الشواغل الهامة تحت القيادة القديرة للسويد وأصبحت جوهر عملية ستكهولم، بالإضافة إلى تحليل غير مسبوق لكيفية الإبقاء على تركيز الجزاءات على الأطراف المستهدفة لمواجهة استراتيجيات المراوغة.

وأصبح المجلس يألف الآن جيدا العمل الفعال لأفرقة التحقيق وآليات الرصد المستقلة، كما أنه استمع إلى نتائج البعثات الميدانية التي قام بها رئيس لجنة الجزاءات. وحيث انتشرت أفرقة الخبراء العديدة التي أنشأها المجلس، وأصبح رؤساء لجان الجزاءات أكثر انخراطا في العمل، برزت الحاجة

إلى تنسيق أفضل في العديد من مجالات تنفيذ الجزاءات. ولقد حددت تقارير عديدة قدمتها أفرقة الخبراء أنماطا مماثلة للانتهاك، عادة ما تنسقها أطراف متطابقة. وحتى الأهم من ذلك أن تقارير أفرقة الخبراء حددت طرقا مماثلة لإجراءات المتابعة التي يمكن للمجلس أن يسلكها، بما في ذلك ما يتصل بمنظمات إقليمية أو منظمات أخرى مختصة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

ويبدو أن هناك مجالا لتحسين آلية أفرقة الخبراء من خلال الاستغلال الأمثل للخبرات الجماعية ومن خلال تنسيق النهج للاستجابة لولايات المجلس على نحو أفضل. وتتضمن ورقة ستكهولم المعروضة على الأعضاء، لأول مرة، تحليلا متأنيا وتوصيات بشأن تلك المسائل وما يرتبط بها من مسائل أخرى. والأمانة العامة مستعدة لبذل قصارى جهدها لتيسير الاتصالات بين الكيانات المختلفة التي أنشأها المجلس لتحسين التنسيق بين كل الأطراف المشاركة وتعزيز الذاكرة المؤسسية. أما أعضاء المجلس والدول الأخرى المعنية، فقد يودون الاستمرار من جانبهم في السعي إلى إيجاد طرائق أفضل لاتخاذ إجراءات متابعة منسقة لنتائج وتوصيات أفرقة الخبراء.

وتأمل الأمانة العامة أن يأخذ المجلس نتائج ستكهولم بعين الاعتبار عند قيامه بعمليات استعراض الجزاءات أو عندما ينظر في تطبيق أداة لجزاءات محددة الأهداف في المستقبل، لأنه بدون التنفيذ الفعال يوجد خطر في أن يظل قدر كبير من العمل الجيد المنجز منذ عام ١٩٧٩ في المجال النظري وليس العملي، بغض النظر عن النتائج المحققة حتى الآن.

وبالمثل تأمل الأمانة العامة أن يستمر المجلس والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع في البناء على العمل القيِّم الذي تم القيام به حتى الآن في مجال الجزاءات المحددة الأهداف. وهناك عدد من العناصر الأساسية التي ينبغي تناولها، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تحسين التنسيق بين كل الأطراف المعنية، واستكمال تصميم واستخدام قوائم الجزاءات، ودراسة سبل اختبار القيمة الرادعة لجزاءات مجلس الأمن المحددة الأهداف، وإدماجها في استراتيجية شاملة للدبلوماسية الوقائية. ويمكن النظر في مسائل من هذا النوع الآن وفي المستقبل، وستستمر الأمانة العامة في تقديم مساعدتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مساعد الأمين العام على بيانه.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة المفتوحة بشأن مسائل عامة تتصل بالجزاءات وبشأن التقرير النهائي لعملية ستكهولم عن تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لوزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، معالي السيد هانس دالغرين، وكذلك لوزارة خارجية السويد، التي عقد الاجتماع الأخير لعملية ستكهولم تحت رعايتها. ونقدر العرض الذي تقدم به مساعد الأمين العام تورك، الذي نجده مفيدا في هذا النقاش. كما أننا نشعر بالامتنان للدوائر الأكاديمية، وخاصة تلك القادمة من جامعة اوبسالا – وكذلك للدبلوماسيين والمسؤولين الدوليين والعلماء والخبراء المستقلين العاملين في مجال الجزاءات، وأخيرا وليس آخرا، للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في العملية.

وبما أن بلغاريا شاركت بنشاط في كل من المناقشات التحضيرية والاجتماع النهائي، الذي عقد في ستكهولم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فإنها تتشاطر وتؤيد الاستنتاجات والمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة

في النص النهائي للتقرير. وإن إدراج فرع خاص مكرّس للعواقب غير المقصودة لتنفيذ جزاءات على دول ثالثة والحاجة إلى تعويض مباشر أو غير مباشر عن الخسائر التي تلحق بها هو أمر تدعمه تجربة بلغاريا بوصفها دولة تضررت بشدة من الجزاءات التي فُرضت على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة وليبيا والعراق.

إننا نؤيد تقرير عملية ستكهولم في مجموعه. وباسم بلادي أود أن أتقدم بالملاحظات التالية. تؤيد بلغاريا الرأي الداعي إلى أن يأتي فرض مجلس الأمن لتدابير قسرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد دول و/أو كيانات أخرى تمثل أعمالها تهديدا للسلم والأمن الدوليين بناء على تقييم أوّلي وشامل للوضع. وسيسمح ذلك بالتركيز الملائم لهذه الجزاءات المحددة الأهداف على صناع القرار المسؤولين مع الحد من الأعراض الجانبية غير المقصودة، مثل الآثار السلبية على سكان الدولة المستهدفة أو جيرانها أو دول ثالثة. وفي ذلك الصدد، توفر عملية ستكهولم مبادئ توجيهية قيِّمة وعملية حول كيفية تحسين منهجية الجزاءات.

ثانيا، يجب إدراج تقييم الأثر الإنساني بوصفه مطلبا معياريا في التقارير الدورية لأفرقة الخبراء، وهي الممارسة التي نشأت في إطار قرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) بشأن ليبريا. وينبغي أن يتم مثل هذا التقييم وفقا لمعايير أوّلية ترتكز، مثلا، على المنهجيات التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتي انعكست بدرجة كافية في تقارير أفرقة الخبراء عن ليبريا.

والأمر المفيد للغاية، في نظرنا، هو إجراء تقييم منتظم للأثر غير المقصود لجزاءات مفروضة، مما يسمح بالتمييز بين آثار الجزاءات وأسباب أخرى للأزمات الإنسانية والاقتصادية في الدولة المستهدفة. كما أننا نؤيد اقتراح إنشاء آلية مستقلة موحدة لمراقبة الجزاءات في إطار أمانة الأمم المتحدة تستهدف تحسين التنسيق وتجنب الازدواجية في عمل فريق الخبراء المخصص.

وينبغي أيضا تحسين التنسيق بين أفرقة الخبراء ولجنة الجزاءات، من ناحية، وبين المنظمات الفنية والإقليمية ذات الصلة، من ناحية أخرى.

كما نعتقد أن من المفيد وجود تنسيق منتظم بين لجان الجزاءات، بما في ذلك عقد جلسات مشتركة ترمي إلى تيسير عملها وكفالة الاتساق والاستمرارية فيما بينها. ونرى أنه يتعين كذلك التركيز على ضرورة تحسين إدارة المعلومات المتصلة بتنفيذ الجزاءات. ومن شأن إنشاء قاعدة بيانات مركزية وسهلة المنال وإنشاء ذاكرة مؤسسية متكاملة أن يكفل الاستمرارية في هذا العمل ويوفر المعلومات الأساسية ذات الصلة بتنفيذ الجزاءات في الوقت المناسب.

وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي من تخطيط وتنفيذ جزاءات هادفة في أن تكون مركزة جيدا على الجهات المستهدفة. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير الختامي لعملية ستوكهولم ملاحظات ومبادئ توجيهية مفيدة.

وأخيرا، هناك مسألة هامة تتصل بالآثار الجانبية السلبية لتنفيذ الجزاءات تتمثل في التنفيذ العملي لأحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على إجراء مشاورات بين مجلس الأمن والدول الثالثة التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ تدابير المنع أو القمع التي تتخذ امتثالا للفصل السابع من الميثاق. ونرى أنه بالرغم من أن هذه المسألة نوقشت بصورة مستفيضة في اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، وفي مجلس الأمن وأثناء عملية ستوكهولم، فلا تزال هناك جوانب يتعين توضيحها. وينبغي أن يستمر العمل بشأن هذه الجوانب في المستقبل.

وأود في الختام، أن أعرب عن ثقتنا بأن نتائج عملية ستوكهولم توفر الإجابة على المشاكل الرئيسية التي تتسم بأهمية عملية بالنسبة لمجلس الأمن في مجال تنفيذ الجزاءات. ونعتقد أن العمل المطرد والهادف الذي يضطلع به المشتركون في العملية سيسهم إسهاما هاما في جهودنا المشتركة الرامية إلى وضع جزاءات أكثر فعالية وهادفة بصورة أفضل ترمي إلى منع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين في المستقبل بكفاءة أكبر.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر الرئيس على إعرابه عن التعاطف مع الصين بصدد الزلزال الذي تسبب في خسائر في الأرواح والممتلكات. وسأنقل إلى حكومة الصين ما أعرب عنه الرئيس والمتكلمون الآخرون من عبارات التعاطف.

كما أود أن أشكر السيد هانس دالغرين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن عملية ستوكهولم، والأمين العام المساعد دانيلو تورك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

إن عملية ستوكهولم تمثل استكشافا مفيدا للمسائل المتصلة بالجزاءات من جميع جوانبها. كما نحيط علما بالتوصيات التي قدمتها عملية ستوكهولم بشأن دور وأهمية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزاءات الهادفة وبقدرة المنظمة على تنفيذ تلك الجزاءات والتعامل مع التهرب منها. ونشكر حكومة السويد والمشتركين في العملية على ما بذلوه من جهد.

والجزاءات هي إحدى وسائل الإنفاذ التي وفرها الميثاق لمجلس الأمن في إطار عمله لصون السلم والأمن الدوليين. وبالحكم على تنفيذ جزاءات المجلس في بعض المناطق خلال السنوات الأخيرة - ولا سيما في أفريقيا: في أنغولا وسيراليون وليبريا - نرى أن الجزاءات اضطلعت بدور فعال في تخفيف حدة الصراعات وحلها وفي تعزيز السلم الإقليمي. وفي الوقت نفسه، أدت الحالات الإنسانية الخطيرة التي نجمت عن الجزاءات، وعن الجزاءات الشاملة بوجه خاص، إلى إثارة قلق عام لدى المجتمع الدولي. ومن بين المسائل العملية التي تواجه المجلس والمجتمع الدولي، المسائل المتعلقة بالطريقة التي ينبغي للمجلس أن يستخدم فيها الجزاءات لدى تقرير فرض تلك التدابير، وكيفية تصميم الجزاءات بطريقة أفضل، وكيفية بذل الجهود اللازمة لتخفيف ما يترتب على المدنيين والبلدان الثالثة من آثار، وكيفية تنفيذ تدابير الجزاءات وزيادة فعاليتها.

أولا، يعتقد الوفد الصيني، في ضوء ما يمكن أن ينجم عن الجزاءات من آثار على المدنيين الأبرياء والبلدان الثالثة، أنه يجب مراعاة الحرص لدى اتخاذ أي قرار بفرض الجزاءات. ويجب اتخاذ ترتيبات محددة وفقا للحالة قيد البحث، ويجب النظر في وضع استراتيجيات للانسحاب بغية تحديد مدة الجزاءات وتفادي الآثار السلبية أو تخفيف حدتها قدر الإمكان قبل اتخاذ أي قرار بفرض الجزاءات. ولا بد للمجلس أن يجري تقييما كاملا لما يمكن أن يترتب على التدابير التي ستُتخذ من آثار إنسانية. ويجب إجراء تقييمات منتظمة تتصل بالأثر الإنساني في تنفيذ الجزاءات حتى يتسنى تعديل الجزاءات وتحسينها.

ثانيا، من الضروري، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية لدى مختلف البلدان، إنشاء آليات للرصد لكي تكون الجزاءات فعالة. وكانت الجزاءات التي فرضها المجلس ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ناجحة نسبيا، ويرجع ذلك جزئيا إلى إنشاء آلية فعالة بشكل معقول للرصد. ويمكن أن يستخدم هذا المثال كمرجع للتنفيذ الفعال للجزاءات الأخرى التي يفرضها المجلس. وعلى المجلس بطبيعة الحال، أن يزود لجان الجزاءات وآليات الرصد وأفرقة الخبراء

ذات الصلة بالتوجيه. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين هذه الهيئات.

ثالثا، يجب أن يستند أي قرار بتنفيذ الجزاءات إلى المطلب الإجمالي المتمثل في تخفيف حدة الصراعات وحلها. وبهذه الطريقة، يمكن أن تستهدف الجزاءات المسؤولين عن تقويض السلم والأمن بصورة أكثر فعالية ودقة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن مشكلة رئيسية من المشاكل التي يتصدى لها مجلس الأمن.

إن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات مالية وقيود على السفر ضد الأفراد ينطوي على تغيير نوعي في سياسة المجلس حيال الجزاءات، نرحب به ترحيبا كبيرا. ونعتبر عملية ستوكهولم متابعة لعملية دولية تتناول الجزاءات الهادفة بالاستناد إلى العمل الذي سبق القيام به في عمليات إنترلاكن وبون وبرلين. وقد أحرز بالفعل تقدم في العمل المتعلق بالجزاءات، على نحو ما تشهد به الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس صبح اليوم كل من الأمين العام المساعد تورك ووزير الدولة للشؤون الخارجية دالغرين. ويعرب وفدي عن تأييده التام لهذا النوع من المبادرات. ونود أن نعرب عن سرورنا بهذه المبادرات، وعن شكرنا الخالص لحكومات السويد وألمانيا وسويسرا عليها.

إن بلدي، أنغولا، مضرب المثل للفعالية في الجزاءات الهادفة. وبصفتنا رئيس الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا فنحن نستطيع الاستفادة كثيرا من أعمال لجنة الجزاءات، إذ أن منع الصراعات وحلها في أفريقيا يمكن أن يتعزز كثيرا بالدروس المستفادة من الوثيقة التي عرضت علينا.

وختاما، فإننا نرجو أن يفضي هذا النوع من المبادرات والاجتماعات الموسعة إلى التزام جديد وقوي بالجزاءات الهادفة، لأننا مقتنعون أن هذا يساعد مجلس الأمن في التنفيذ الفعال لتلك الجزاءات كإسهام كبير في السلم والأمن الدوليين.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، شأني شأن زملائي، أن أشكر وزير الخارجية هانز دالغرين على عرضه لنتائج عملية ستوكهلم. كما أشكر السيد دانيلو تورك على ملاحظاته.

واسمحوا لي أن أبدي بضع ملاحظات مختصرة. فأولا، نحن نرحب بالطريقة التي دارت بها مناقشة الجزاءات الهادفة لأن الاعتبار الذي كان سائدا لبعض الوقت قد أثري بعدد كبير من تبادلات الرأي البناءة بين أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء، وبين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ولذا فالعمل الذي أمامنا الآن هو تنمية التبادل المكثف للآراء الذي يعود بقدر كبير إلى إسهام الأكاديميين والقطاع الخاص والمهنيين والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث، وهذا أمر نرحب به.

إن فرنسا تؤيد عموما نهج واستنتاجات عملية ستوكهلم. فالنهج يقوم على الجزاءات الهادفة، ونحن نرى الجزاءات الهادفة وسيلة أفضل لزيادة الضغط حيث نريد ممارسته، بينما تحدد وتصيب ناشطين معنيين، وفي الوقت نفسه تقلل مخاطر الأثر المتلازم على السكان المدنيين الأبرياء.

وكما يعلم المجلس فإننا نؤيد فلسفة للجزاءات ترتكز على معايير معينة. فالجزاءات ينبغي أن تكون محددة الهدف والوقت. وينبغي أن تراجع آثارها بانتظام، من حيث الهدف السياسي المنشود ومن حيث الجانب الإنساني.

وثالثا، أود أن أشدد في العمل الذي نقوم به اليوم على اهتمامنا الخاص ببعض التوصيات. وهذا ينطبق على

التوصية الثانية المتعلقة بالدعم الدولي الذي لا بد أن يحظى به أي نظام للجزاءات.

وبالمثل، فإننا نرحب بتوافق المقترحات المتعلقة بأفرقة الخبراء وتعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة مع المقترح الفرنسي البريطاني بإنشاء آلية رصد شبه دائمة لتنفيذ الجزاءات الهادفة والقضايا الأخرى المتصلة بها. كذلك تستحق فكرة إنشاء منسق خاص للأمم المتحدة لشؤون الجزاءات بحثا دقيقا.

وأختتم بطرح نقطتين. أولا، أود الإعراب عن مدى الأهمية التي نوليها لأن يكمل مجلس الأمن عمله المعياري بشأن الجزاءات وأن يعتمد استنتاجات الفريق العامل المعني بالجزاءات، وثانيا، وبتحديد شديد، أود أن أؤكد قيمة العمل في سبيل تنفيذ المقترحات الرامية إلى تحسين الترتيبات القائمة. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أؤكد من جديد ما يلي: إن من الملائم أن تعزز قدرات الأمانة العامة وأن يستفاد من كل الدروس المصاحبة لنجاح فريق الخبراء.

واسمحوا لي بالمثل أن أحث أعضاء المجلس على العمل على أساس المقترح الفرنسي البريطاني والتوصيات ذات الصلة التي نتجت من عملية ستوكهلم.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي في البداية أن يتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة العلنية عن المسائل العامة المتصلة بالجزاءات. كما نعرب عن ترحيبنا بين ظهرانينا بالسيد هانز دالغرين، وزير خارجية السويد، وأشكره على بيانه الهام. كما نشكر الأمين العام المساعد، السيد دانيلو تورك على بيانه المفيد للغاية.

لقد ظل مجلس الأمن على مدى العقد المنصرم ملتزما، وفقا لولايته، باستخدام الجزاءات وسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في كثير من مناطق العالم. وفي حين أن الجزاءات أدت دورا حاسما في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإننا مع ذلك مضطرون إلى ملاحظة أنها لم تحقق كل النجاح الذي كنا ننشده.

ففي بعض الحالات لم تكن الجزاءات فعالة وتركت آثارا واضحة على السكان المدنيين ودول الجوار طوال فترة استخدامها. وهذا الوضع أثار بالمناسبة تساؤلات حول فائدة الجزاءات بل إنه لوث صورة الأمم المتحدة.

وهذا هو السبب في شعور المجتمع الدولي في أحيان كثيرة بضرورة التحسين، لا في تعريف الجزاءات فحسب بل وفي أهدافها وفعاليتها. ولتحقيق هذا الغرض قرر مجلسنا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إنشاء فريق عامل غير رسمي للنظر في القضايا العامة المتعلقة بالجزاءات. وفي المسار نفسه جمعت عملية إنترلاكن التي بدأت في السويد في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بين الخبراء والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأمم المتحدة للنظر في مسألة الجزاءات المالية.

وتناولت عملية بون - برلين التي تلتها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ كذلك مسألة الحظر على التسلح والحظر على السفر. وأسفرت هاتان العمليتان عن اعتماد جزاءات ذكية هادفة، يسرت التقليل إلى أدنى حد من آثار الجزاءات على السكان المدنيين والدول الثالثة. واستكملت تلك الصكوك ببروتوكول ستوكهلم الذي أفضى إلى إعداد تدابير فعالة لتنفيذ رصد الجزاءات الهادفة.

ووفدي يرحب بهذه المبادرات المشكورة التي يكمل بعضها بعضا والتي تشهد على إرادتنا المشتركة لجعل الجزاءات أكثر فعالية وكفاءة.

إن تزايد أهمية الدور الذي تؤديه لجان الجزاءات التي ينشئها مجلس الأمن تثبت هذا بجلاء. ومن ثم تجدر ملاحظة أنه عند استهداف قادة أو إدارات أو جماعات بعينها فإن

الجزاءات تيسر الحفاظ على الضغط اللازم عليهم، وفي بعض الحالات تغيير مواقفهم حتى يعود السلام.

ومع ذلك فمهما بلغت فعالية الجزاءات، لا بد من التسليم بأن الجزاءات الذكية تظل هي الموضوع في الانتهاكات المتواترة، سواء الحظر على التسلح أو تجميد الأصول المالية أو الحظر على السفر.

ولكي نصلح الحالة، من المرغوب فيه أن يشارك المجلس بصورة أكبر في التحسين الجاري للأنظمة السارية، مع تفادي الانتقائية. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى الدور التقليدي المنوط بأفرقة الخبراء وأفرقة المتابعة، ينبغي لنا إنشاء مجموعة من آليات الرصد الموحدة تكون فعالة ويمكن الاعتماد عليها. وأنغولا مثال يحتذى به في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، يؤمن وفدي بأنه بغية أن تعمل الآلية بصورة فعالة، يجب تقديم موارد مالية ملائمة للجان الجزاءات كي تستطيع مساعدة الدول التي لا تتوافر لديها السبل الضرورية لوضع المجموعة المطلوبة من التشريعات والمعايير.

وبالرغم من الجهود المبذولة التي تستحق الإشادة الكبيرة، لم يتفق الفريق العامل غير الرسمي للمجلس حتى الآن على موقف مشترك يمكن أن يحسن نظم الجزاءات. ونحن نرى أن الاختلافات المتبقية بشأن بعض النقاط قد تكون حساسة ولكن يمكن التغلب عليها. وبقدر أكبر قليلا من الإرادة، وبالرغبة في الاتفاق، يمكننا أن نتغلب على تلك الاختلافات وإصدار وثيقة وفاقية بشأن إدارة الجزاءات ومفهومها وتنفيذها. ولهذا السبب نحث جميع أعضاء الفريق على العمل معا لتحقيق ذلك الهدف.

وفضلا عن ذلك، لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن تكون الجزاءات فعالة بصورة تامة إلا إذا واصلنا المشاورات والتعاون على أساس دوري بين الأمانة العامة ولجنة الجزاءات من ناحية، وبين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المهتمة من ناحية أخرى. ونحن نشجع بحرارة هذه الأنشطة التي تسهم في تعزيز نشر المعلومات بشأن تطبيق الجزاءات وآثارها الاقتصادية والإنسانية. وفي السياق نفسه، يجب أن تعزز لجان الجزاءات تعاونها لأن هناك ازدواجية في تنفيذ بعض أنشطتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناع وفدي بأن الجزاءات الهادفة ليست تدابير قمعية، بل في الواقع وسيلة ممتازة لحث الدول والمنظمات والمجموعات المخالفة على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، فهي أداة فعالة لتحفيز الإرادة السياسية الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد وليمسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره لوزير الخارجية في السويد هانز دالغرين، على إحاطته الإعلامية الموجزة والوافية والقيِّمة للغاية بشأن نتائج مناقشات عملية ستكهولم في السويد عن إنجاح الجزاءات الهادفة. وقد كانت سلسلة الاجتماعات التي عقدت في السويد في عام ٢٠٠٢، والتي ركزت على سبل تحسين تنفيذ وإنفاذ الجزاءات الهادفة المتعددة الأطراف، مفيدة للغاية.

ونحن نقدر أيضا الاستثمارات التي قامت بها سابقا الحكومتان الألمانية والسويسرية في استضافة مؤتمرات مشابهة ركزت على تحسين تصميم وتنفيذ الجزاءات الهادفة المتعددة الأطراف. وقد كانت عملية ستكهولم، مثلها مثل مؤتمرات سابقة في إنترلاكن وبون وبرلين، محفلا مهما للتبادل غير الرسمي لوجهات النظر فيما بين الخبراء لجعل الجزاءات أكثر فعالية.

ويعتقد وفد بلادي أن الجزاءات تظل خيارا سياسيا قابلا للتطبيق وناجعا جدا يستخدمه مجلس الأمن لتعديل سلوك دولة أو كيان يشكل خطرا على السلم والأمن

الدوليين أو يقترف عملا عدوانيا. وكما أذنت به المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن فرض مجلس الأمن "وقف الصلات الاقتصادية ... وقفا جزئيا أو كليا" مع طرف رئيسي مستهدف يوفر نهجا أقوى من الإقناع، ولكنه أقل من استخدام القوة لفرض التغيير المطلوب في السياسة والسلوك.

وفي السنوات الأخيرة، أثبتت الجزاءات أنها أداة سياسة فعالة استخدمها مجلس الأمن لتغيير الأحداث على الأرض، وزيادة التكاليف على الأطراف الرئيسية غير الممتثلة، وممارسة الضغط على الدول والجماعات لتقليل اشتراكها في الأنشطة غير المشروعة. وبإنشاء أفرقة الخبراء وآليات الرصد، وجد مجلس الأمن وسيلة لاستخدام المعلومات التي يجمعها الخبراء لكشف النقاب عن الذين ينحرفون عن المعايير المقبولة وإلقاء اللوم عليهم صراحة عن طريق نزع الصبغة القانونية عن أنشطتهم. وينبغي ألا نقلل من وطأة كشف النقاب عنهم وإلقاء اللوم عليهم صراحة بوصف ذلك من وسائل حمل الأطراف على تعديل سلوكها.

وبينما تعارض الولايات المتحدة أي جهد للحد من خيارات السياسة المتاحة لمجلس الأمن للتصدي للتهديدات الموجهة ضد السلم والأمن الدوليين، نسلم حيثما أمكن بصوابية اتخاذ تدابير هادفة محدودة قد يفرضها مجلس الأمن لتفادي الأثر السلبي غير الضروري على المدنيين وعلى دول أخرى. وينبغي ألا نتجاهل العواقب الإنسانية لجزاءات الأمم المتحدة. وينبغي أن تحاول الجزاءات إلى المدى الممكن، الحد من الأثر السلبي على المدنيين الذين يعانون بالفعل في أغلب الأحيان من نير حكومة قمعية في بلادهم.

ونعتقد أن أنظمة الجزاءات الأخيرة ، مثل التدابير التي فرضها مجلس الأمن على حكومة ليبريا بموجب القرارين ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢) تدلل على رغبتنا المشتركة في مجرد التركيز على الأشخاص الذين تشكل أعمالهم وسياساتهم خطرا على الاستقرار.

وأود الآن أن أعلق بإيجاز على تطور سياسات الجزاءات خارج الحدود الجغرافية. إن أعمال الإرهابيين خطر متنام على السلم والأمن الدوليين. والمتطرفون الراغبون في استهداف المدنيين الأبرياء وقتلهم للدفع قدما بخططهم السياسية خطر واضح وفعلي يجب التصدي له. ومن حسن الطالع أن مجتمع الأمم – منفردة وفي تحالفات وفي الأمم المتحدة – يحاول التصدي لهذا الخطر. أما التحول الذي حدث مؤخرا في تركيز الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لتشمل ما يتخطى الحدود الجغرافية، فهو يبين بصورة ملائمة التزامنا المشترك بضمان دحر خطر الإرهاب الدولي.

ويستحق عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، تحت قيادة كل من بالديبيسو ممثل كولومبيا، ورئيس اللجنة السابق، والآن تحت قيادة السفير فالديس، ممثل شيلي، الإشادة الخاصة بوصفه مثالا على ما يمكن أن يتحقق من تقدم من خلال جهودنا المشتركة. وإن التمويل عامل مساهم جوهري في دورة الأعمال الإرهابية. والحد من التدفق المالي للإرهابيين يوقف بعض أنشطتهم الشريرة ويجبرهم على الخروج من المناطق التي ينعمون فيها بالراحة. وتقدم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إسهامات كبيرة في الحرب ضد الإرهاب.

وهذا مجال تؤدي فيه الأمم المتحدة أيضا دورا كبيرا في تعطيل شبكات الإرهابيين وتخفيض مستوى فعاليتهم والحد من طول ذراعهم. ونظام الجزاءات المفروضة على القاعدة/طالبان، بما له من طابع محدد، يستهدف الإرهابيين ومؤيديهم. وينبغي أن يحسِّن قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، المتخذ في شهر كانون الثاني/يناير بوصفه نصا

رئاسيا، تنفيذ الدول الأعضاء لهذه الجزاءات – وهذا موضوع رئيسي أكدته عملية ستكهولم.

وكان تعزيز دور الأمم المتحدة في تنفيذ الجزاءات مجالا آخر حظي باهتمام كبير في عملية ستكهولم. وفي هذا الصدد، يذكر وفد الولايات المتحدة أن الأمانة العامة قد وضعت فيما سبق قائمة بأسماء الخبراء الذين يمكنهم أن يعملوا في إطار أفرقة الخبراء وآليات الرصد. وتوصي الولايات المتحدة بأن تسعى الأمانة العامة الآن للحصول من جميع الدول الأعضاء على أسماء خبراء مؤهلين في مجالات من قبيل تحديد الأسلحة، ورصد الحدود وتمويل عمليات المراقبة ومجالات أخرى ذات صلة لكي يتم إدراج أسمائهم في القائمة. وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أنه من المحتم على الأمانة العامة أن تنشئ نظاما غير رسمي من شأنه أن يوثق ويصنف ما تتوصل إليه أفرقة الخبراء المختلفة التي يأذن مجلس الأمن حاليا بإنشائها أو التي أذن بإنشائها من نتائج وتوصيات بغية الوصول إلى تماثل في عملها وأيضا تقليل التداخل فيما بينها وزيادة كفاءتها.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى تحسينات من قبل الدول الأعضاء لطريقة تنفيذها لجميع أنظمة الجزاءات. ويتعين إبراز الثغرات في القدرة ومعالجتها على نحو أفضل. وهناك بلدان تتوفر لديها الإرادة والمقدرة على مكافحة الإرهاب. وهناك بلدان تتوفر لديها الإرادة ولكنها تفتقر إلى المقدرة على وضع بنية أساسية ملائمة من القوانين، وضوابط الحدود، وضوابط التصدير، والضوابط المالية، وما إلى ذلك. ونشجع الحكومات على أن تقدم للبلدان التي تتوفر لديها ا لإرادة ولكنها تفتقر إلى القدرة المساعدة المطلوبة سواء من خلال تدريب السلطات الوطنية، أو زيادة الضوابط على الحدود، أو اعتماد تشريعات وطنية أو تسخير الخبرات التي تقدمها الوكالات الدولية المتخصصة.

وهذا مجال تستطيع أن تقدم فيه الأمم المتحدة والبلدان الرائدة مساهمات كبيرة بمساعدتها للآخرين.

ومما يؤسف له، أن هناك بلدانا تتوفر لديها المقدرة ولكنها لا ترغب في مكافحة الإرهاب. وينبغي مساءلة هذه البلدان. وحسبما قال السيد جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، للمجلس في كانون الثاني/يناير، لا بد لنا أن نزيد هذا الجهد قوة.

في الختام، اسمحوا لي أولا أن أرد على بيان لأحد الوفود لأبين بأن الولايات المتحدة ترى أن تدابير الجزاءات يجب أن تربط ربطا مباشرا بالتغير الذي ورد وصفه في سياسة وسلوك الأطراف الفاعلة المستهدفة بدلا من ربط مدة الجزاءات ربطا زائفا بحدود زمنية مصطنعة.

وتكرر الولايات المتحدة التأكيد على تقديرها للالتزام الذي أبدته حكومات السويد وسويسرا وألمانيا بالمساعدة في زيادة البحث الجاري لطرق تحسين تصميم وتنفيذ الجزاءات الهادفة المتعددة الأطراف. وبالرغم من عدم اكتمال أعمالنا بشأن هذه المسائل حتى الآن، فقد ساعدت الوثائق التي أعدت كنتيجة للمناقشات التي جرت في السويد وألمانيا وسويسرا في توجيهنا نحو وجهات مفيدة وهامة. وسنواصل تقديم دعمنا للجهود التي تبذل حاليا لتحسين فعالية الجزاءات، وفي الوقت نفسه، تقليل نتائجها غير المقصودة إلى أدنى حد ممكن حيثما كان ذلك مستطاعا.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بالإعراب عن تعازينا لممثل جمهورية الصين الشعبية على الزلزال الذي أصاب البلد. والزلازل ظاهرة معروفة جيدا لشيلي، ونعرف آثارها المدمرة.

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن الشكر للسيد هانز دالغرن، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالسويد على الوثائق

المفيدة، عن نتائج عملية ستكهولم، فضلا عن مساهمة الأستاذ والنستين القيمة في العملية. ونرحب أيضا بمساهمة السيد دانيلو ترك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي قدم لنا، كالعهد به، بعض النقاط الذكية للتأمل فيها.

تشكل العملية التي استهلتها حكومة السويد، والتي ستختتم عملية أوسع نطاقا، تقدما كبيرا في السعي إلى تحسين مفهوم وتنفيذ أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ولقد طرحت عمليات ستكهولم وانترلاكن وبون – برلين مقترحات جد سارة وهامة ينبغي دراستها بعناية. وقدمت أيضا مقترحات ذات طابع أكثر تعقيدا، من قبيل الجزاءات المسماة بالجزاءات الثانوية التي تتطلب المزيد من الدراسة الشاملة.

وأعتقد بأن من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى ما كان عليه موقف الحكومة الشيلية بشأن الجزاءات. لئن كنا نعلق أهمية بالغة على فعالية تنفيذ الصكوك والآليات، بما في ذلك الجزاءات، التي تصدر بموجب الميثاق بهدف المساعدة في تبني وضمان احترام السلام والأمن الدوليين، إلا أننا نعتقد بأن استخدام الجزاءات العشوائية والشاملة والمفتوحة ثبت أنه غير فعال في بعض الحالات. وآثار الجزاءات على السكان المدنيين عادة ما تكون أسرع من التغيير الذي تحدثه على الحكومة - إن حدث تغير في سلوكها.

ونتيجة لذلك ما فتئت شيلي تفضل، في إطار الميثاق والسلطات والمكانة التي يمنحها لمجلس الأمن، صياغة جزاءات تركز وتستهدف على نحو أفضل على تغيير سلوك الأشخاص الذين لديهم سلطة التغيير، بدلا من – كما كان منطق الجزاءات السابقة – جعل حياة السكان صعبة حتى يثوروا ويغيروا القيادة. فهذا ما لا يحدث عادة. ونتيجة لذلك، يتعين الترحيب إلى أقصى حد ممكن بعمليتي انترلاكن وبون – برلين.

وأعتقد، بصورة عامة، أن الوثائق التي تسلمناها اليوم من عملية ستكهولم جديرة بالتنويه. ونؤيد العملية وتوصياتها، على حد سواء.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن نحسن بطريقة حاسمة قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بصدد تنفيذ الجزاءات، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق على نحو أفضل والمساعدة التقنية، على الحصول على إدارة أفضل، وتيسير زيادة فعالية الرصد. وفي هذه العملية أكدنا على ضرورة ضمان تناسب التدابير المتخذة، وتكييف الجزاءات وفقا للتطورات التي تحدث في الحالة السياسية، ومراعاة التناسب في التطورات السياسية.

ولقد أشار السيد ترك، الأمين العام المساعد، في بيانه إلى نقطة أرى أنها سارة. لقد تكلم عن إمكانية استخدام الجزاءات الذكية كمساهمة في الدبلوماسية الوقائية. وثمة مجال يمكن استكشاف هذه الطريقة فيه، من الناحية النظرية في هذه المرحلة، وهو مجال الجزاءات المالية. وربما تنشأ بعض الصعوبات بصدد التنفيذ الفعال لهذا النوع من الجزاءات إذا بدأنا من منطلق افتراض منح دولة ما فترة معينة من الزمن لتعدل سلوكها قبل أن يطبق عليها جزاء. وفي حالة الجزاءات المالية، ونظرا للقدرات التكنولوجية والسرعة التي يمكن بها تحويل الموارد المالية، ربما تنشأ مشكلة فيما يتعلق بمواءمة الفترة الزمنية المحددة الممنوحة للدولة مع فعالية الجزاءات التي يتعين فرضها. ولهذا، أرى أنه يتعين علينا أن نفكر في طريقة القيام بذلك في إطار منظور الدبلوماسية الوقائية. وأرجو أن يعلق السيد دالغرن، وزير الدولة، على ذلك.

وأعتقد أن عملية ستكهولم تكمل دورة شهدت تقديرا عاما لضرورة استكشاف جزاءات مستهدفة، على غرار ما حدث في هذه العمليات الثلاث، وأن الوقت قد حان لكي يحرز المجلس تقدما بشأن طريقة تنفيذ هذه الجزاءات. وتحقيقا لهذه الغاية، توجد مجموعة من الخبراء المعنيين بالجزاءات؛ تتصل مهمتهم باختيار الجزاءات، وفعاليتها، وتنفيذها، ونتائجها. وقد يكون مفيدا أيضا أن يستكشفوا جدوى ما يسمى باستراتيجية الخروج، التي قد تؤدي أيضا دورا في هذه العملية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن بلدي يرى الاقتراح بتعيين منسق للجزاءات اقتراحا جديرا بالاهتمام يمكن إخضاعه للمزيد من الدراسة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لأمر طيب جدا أن نرى وزير الدولة دالغرين في مدينة نيويورك مرة أخرى؛ ونشكره شكرا جزيلا على الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها. ونحن ممتنون جدا للطريقة التي أعرب بها هو والأستاذ والينستين عن التزامهما الشخصي بعملية استكهولم. ذلك يعني الكثير، كما نتج عنه إصدار كتيب بالغ الفعالية والفائدة.

ونحن أيضا ممتنون جدا لدانيلو تورك على بيانه، الذي لاحظه وفدي بعناية. وسأشير ببعض الإشارات إليه.

لقد وفرت عمليتا إنترلاكن وبون - برلين مبادئ توجيهية لصانعي السياسة بشأن تعميم الجزاءات. ولكن توصيات استكهولم، كما سمعنا من وزير الدولة دالغرين ومساعد الأمين العام تورك، هي التي تقودنا إلى المرحلة التالية - وهي مرحلة التطبيق الأفضل. ونعرف جميعا الآن مدى أهمية ذلك. وليس هناك فائدة من اعتماد جزاءات، مهما صيغت بعناية وحددت أهدافها بدقة، إذا لم ننجح بعد ذلك في إنفاذها. وأحد الأمثلة الجلية والواضحة أن هناك جزاءات مفروضة على ليبريا منذ عام ١٩٩٢، ومع ذلك تمكنت كل من الحكومة والمتمردين من استيراد أسلحة مع الإفلات نسبيا من العقاب - حوالي ٢٠٠ طن من الأسلحة في الصيف الماضي وحده - مما جعل بالتالي الجزاءات هراء، تؤدي إلى تحويل حياة السكان إلى بؤس مطلق وإلى تقويض الهدف الكلي من فرض الجزاءات أصلا. وإذا فرضنا جزاءات، لا بد من متابعتها.

وتؤيد المملكة المتحدة بقوة عملية استكهولم، ونتطلع إلى الدفع قدما بتوصياتها. وقد حددت الكثير من الوفود التي تكلمت حتى الآن بعض النقاط الأساسية. وأود بدوري أن أضيف ثلاث نقاط - الأولى بشأن الرصد، والثانية بشأن الأثر، والثالثة إشارة مرجعية إلى مكافحة الإرهاب.

فيما يتعلق برصد الجزاءات، ليس ثمة شك في أن تحسين الرصد ينبغي أن يكون من أولويات المجلس، ولدى استكهولم كثير من الأفكار الجيدة بشأن هذا، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لأفرقة الخبراء. وكما ذكر السفير دوكلو سابقا، تقدمنا نحن والفرنسيون باقتراح مشترك لإنشاء آلية رصد مستقلة تحل محل النظام الحالي لأفرقة الخبراء المخصصة، وننظر بعناية في كيفية تكييف هذه الفكرة كي تتجاوب مع توصيات استكهولم. ولكن أهدافنا الأساسية ستظل نفس الأهداف. وهي المحافظة على الطابع المستقل لمراقبي الجزاءات سواء كانت أفرقة خبراء أو آلية رصد واستخدام التفاعل بين مختلف الأفرقة للتعريف بعمل بعضها بعضا وإزالة الازدواجية بين المراقبين، وجعلهم أكثر فعالية بتحسين دعمهم التقني من ناحية قواعد البيانات الخاصة بهم وقائمة الخبراء وشبكة الاتصالات وما إلى ذلك. لقد أصاب دانيلو تورك عندما تكلم عن تحسين التنسيق والمتابعة لكي تنجح تلك العملية، كما أن وجود آلية فعالة هو أمر حيوي كذلك.

ثانيا، يتعين أن يكون للأثر اعتبار أساسي عند تصميم وتطبيق الجزاءات. ونحن نفكر بعناية في الأثر الإنساني عندما نصمم الجزاءات ونطبقها. وأعتقد أن من الأمثلة على ذلك مؤخرا القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) بشأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ولكن أثر الجزاءات على الهدف أمر جوهري أيضا. وكما تقول استكهولم، وكما أكد مجددا هانز دالغرين صباح هذا اليوم، فإن على المجلس أن يحدد نقطة الضعف للهدف من أجل اختيار الجزاءات التي تؤثر فعلا وبالتالي تفرض الامتثال لمطالب المجلس.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى نقطة موجزة عن لجنة مكافحة الإرهاب. وقد أحطت علما باهتمام لملاحظات استكهولم عن الدروس المستفادة من لجنة مكافحة الإرهاب. ورغم أن لجنة مكافحة الإرهاب ليست لجنة جزاءات، كما تشير إلى ذلك عملية استكهولم، فإن الممارسات التي وضعناها للشفافية، وتقديم الدول الأعضاء لتقارير مفصلة، وتيسير المساعدة التقنية لجميع المحتاجين إليها بهدف أن تتصف العملية بالكفاءة كلها دروس مفيدة للجان الجزاءات كي تنظر فيها. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نحاول نقل تطبيق بعض تلك الدروس من ميادين أخرى إلى عملنا في الجزاءات.

ونرحب ترحيبا حارا بهذه المبادرة وبالإحاطات الإعلامية التي أدلي بها اليوم، كما نتطلع إلى رؤية أفكار استكهولم تتجسد في قرارات المجلس.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسيد هانس دالغرين، وزير الدولة السويدي للشؤون الخارجية بيننا اليوم وهو الذي عرفناه بإسهاماته الكبيرة في عمل هذه المنظمة، وأن أتقدم أيضا بالشكر الجزيل على عرضه في تقديم التقرير النهائي لعملية استكهولم حول تطبيق الجزاءات الموجهة أو المحددة الهدف، وهو التقرير الذي يشكل ثمرة عملية طويلة تضمنت حصيلة جهود وخبرات في مجال تطبيق الجزاءات. كما نتوجه بالشكر إلى السيد دانيلو تورك، مساعد الأمين العام، على النقاط المضيئة التي تناولها في بيانه.

لقد استأثر موضوع الجزاءات عموما باهتمام عدد من الحكومات والجامعات ومعاهد البحث نظرا لوجود أدلة على عدم جدواها في كثير من الأحيان بل إتيانها بنتائج عكسية. وبالتالي، عكفت تلك الجهات على دراسة استكشاف طرق تجعل الجزاءات أوقع أثرا وذلك بتحديد أهدافها.

والواقع أن سويسرا قد قادت هذا الجهد في البداية، ثم تطوعت ألمانيا بمتابعته لتأتي مسيرة استكهولم لتشكل الخطوة الثالثة باتجاه إنضاج هذا الموضوع، واقتراح طرق لتعزيز مقدرة نظام الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تطبيق الجزاءات المحددة الهدف. وهنا لا بد لنا من الإشادة بالجهود القيمة التي بذلتها جامعة أوبسالا والتي زودتنا بثمرة عملها المتمثلة في هذا التقرير الذي نحن بصدده اليوم.

لقد اتخذ مجلس الأمن أداة الجزاءات كإحدى الوسائل للقيام بمهامه الأساسية في صون الأمن والسلم الدوليين. إلا أنه تبين أن الجزاءات التي تطبق حاليا، وفي أنواع منها، وفي تركيب اللجان المختصة بتنفيذها، قد أوقعت أضرارا إنسانية في مجتمعات بريئة - بأطفالها ونسائها وشيوخها على الأخص. ونحن إذا كنا اليوم بصدد الحديث عن تحسين أداء الجزاءات فلزاما علينا أن نتحدث عن كيفية تدارك هذه الفجوة الكبيرة.

لقد عكس التقرير النهائي لعملية استكهولم الجوانب الهامة التي تناولتها تلك العملية بدءا من اختيار الجزاءات المحددة الهدف، إلى الوسائل اللازمة لتعزيز دور الأمم المتحدة في تطبيق الجزاءات المحددة الهدف، إضافة إلى دعم مقدرة

الدول الأعضاء على تطبيق الجزاءات المحددة وصولا إلى مجموعة من التوصيات العامة.

وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى بعض النقاط الهامة التالية التي تتصل بهذه المسألة.

أولا، الاعتراف بأن الجزاءات المحددة الهدف أكثر صعوبة في التطبيق من الجزاءات الجماعية، وضرورة التركيز على أهمية عدم استبعاد تأثيراتها، وبخاصة على السكان غير المستهدفين.

ثانيا، الاعتراف أيضا بأن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، بدءا من أعضاء مجلس الأمن، يجب أن تتمتع بالقدرة اللازمة لتطبيق فعلي لهذه العقوبات، شريطة أن توصف تلك الإرادة السياسية بأنها إرادة لاتخاذ تدابير عادلة، منصفة، تحترم حقوق الإنسان وتراعي القوانين الإنسانية الدولية.

ثالثا، التأكيد على ضرورة فرض العقوبات لفترات زمنية محددة، وأن تجدد بقرارات من مجلس الأمن في ضوء عدم امتثال الدولة أو الكيان المستهدف، واستمرار أهمية وفعالية وتأثير نظام العقوبات. ومن جهة أخرى، من المهم أن يرفع المجلس العقوبات على الفور عند تلبية شروط الامتثال المحددة في القرار ذي الصلة، أو عند التأكد من أن العقوبات لم تعد لازمة. وبالتالي يجب ألا تستمر العقوبات لعقود، يعاني منها شعب بأكمله أو شعوب بأكملها.

رابعا، لا بد من تفهم المصاعب والأضرار التي تواجه قدرة الدول في تنفيذ العقوبات، وبخاصة الدول المجاورة للكيان أو الدولة الموقع عليها العقوبات، وعلى الأخص تلك التي لها مصالح حيوية كبرى تُعطل بسبب تلك العقوبات التي تؤدي إلى أضرار اقتصادية بالغة. وهنا لا بد من استبعاد الصفة الإكراهية والعقابية، وإحلال روح الحوار والتعاون والتفهم مكانها. ذلك أنه من غير المعقول أن تصبح شعوب الدول المجاورة للدولة المعاقبة خاضعة للجزاءات أيضا. إن عدم التفهم وعدم التعاون مع البلدان المتضررة أو الضعيفة الموارد سوف يسلبان حتما قرارات مجلس الأمن من إمكانية تطبيقها، وبالتالي من مصداقيتها.

خامسا، وهي نقطة تتعلق بالرصد والتقرير، حيث تشكل نظم مجموعات الخبراء وفرق الرصد أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لإنفاذ العقوبات. إلا أنه من الواجب هنا توخي الكفاءة، وردم فجوة الازدواجية في العمل، وعدم الاستمرارية، والأهم، هو معالجة انعدام الاستقلالية في كثير من الأحيان.

مما تقدم، نود أن نختتم بالقول إن هذه الأداة، أي العقوبات، هي أداة هامة ولكنها خطيرة وحساسة أيضا، استخدمت من قِبل المجلس على مدى سنوات خلت، إلا أنه حان الوقت لتضافر كافة الجهود، الرسمية والأكاديمية، للبحث عن أدوات جديدة أقل تأثيرا على الجوانب الإنسانية والاقتصادية والأخلاقية للشعوب، وأكثر فعالية في مجال تطبيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلادي، بداية، أن ينضم إلى الوفود التي عبرت عن تعازيها ومواساتها لوفد جمهورية الصين الشعبية، بمناسبة الكارثة الطبيعية التي ألمت بالصين.

كما نعرب عن امتناننا لوزير الدولة السويدي للشؤون الخارجية، السيد دالغرين، على عرضه الوثيقة التي تلخص نتائج العمل المتعلق بعملية ستكهولم التي اضطلع فيها ممثلو روسيا بدور نشط. ونُدين بالامتنان أيضا للأمين العام المساعد، تورك، على الإحاطة التي وافانا بها.

على امتداد العقد الماضي، ظلت مسألة الجزاءات محط اهتمام متزايد في عمل مجلس الأمن. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى استخدام هذه الأداة المتاحة للمجلس على نحو

أكثر رشدا وفعالية. وفي هذا السياق، نؤيد المبادرة التي أقدم عليها عدد كبير من البلدان، بهدف إجراء دراسات للتوصل إلى آلية فعالة لتنفيذ الجزاءات.

ونعتقد أن تحسين الجزاءات المحددة الهدف سيكون ضربا من المحال بدون تكثيف العمل لمكافحة النتائج غير المقصودة المترتبة على استخدامها. ومن الواجب هنا أن نضع في اعتبارنا الاحتياجات الإنسانية للسكان الذين لا يتحملون مسؤولية سياسية مباشرة عن تصرفات سلطاهم، وأن نقلل إلى أدنى حد من الأضرار التي تلحق بمصالح البلدان الثالثة التي غالبا ما يعتمد المجلس على دعمها كيما ينجح في تحقيق أهدافه السياسية.

كما نؤيد التوسع في الممارسة الراهنة التي يجري فيها تقييم التدابير التقييدية التي يفرضها مجلس الأمن، من منظور نتائجها الإنسانية. ومن الواضح تماما أنه بمجرد التأكد من أن أشكال الحظر أو التقييد التي تُفرض بموجب الفصل السابع من الميثاق كان لها أثر سلبي على حالة السكان في بلد ما، أو أن تلك الجزاءات ألحقت ضررا بالغا بأطراف ثالثة، يصبح من واجب المجلس أن يقوم بتكييف تلك التدابير الجزائية على النحو الصحيح. كما أننا نتشاطر الآراء المعرب عنها بشأن هذه المسألة في وثيقة نتائج عملية ستكهولم. وفي الوقت ذاته، وفي ضوء أهمية إجراء مثل هذه التقييمات في رفع المستوى العام للثقة في الجزاءات، نعتقد أنه قد يكون من المستصوب أن يطبق المجلس هذه العملية في مرحلة إعداد المقررات ذات الصلة.

ونتفق أيضا مع منظمي عملية ستكهولم في رأيهم بأن مجلس الأمن ما زال عليه أن يفعل الكثير حتى يتوصل إلى الطرائق المثلى التي ينبغي أن تعمل من خلالها أفرقة الأمم المتحدة من الخبراء المستقلين، التي أنشئت مؤخرا، والمكلفة برصد الامتثال المطلوب للجزاءات. وفي هذا الصدد، تم الإعراب فعلا عن الرأي الذي نؤيده، وهو أن أحد أكثر الأمثلة نجاحا في هذا المجال هو عمل آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، والتي، كما يعرف الجميع، لعبت دورا مهما في قطع الإمدادات العسكرية والمالية التي تؤجج الصراع في أنغولا. ونعتقد أن الخبرة التي اكتسبتها آلية الرصد هذه يمكن أن تصبح اليوم بمثابة معيار الذهب لأفرقة الخبراء الأخرى بالنسبة لطائفة عريضة من أنشطتها.

ولا يساورنا أدنى شك في أن الدراسة التي عرضها علينا اليوم الوفد السويدي ستكون مفيدة إلى أقصى حد للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تخضع استنتاجاها وتوصياتها لتقييم سليم من جانب الدول الأعضاء، وأن يُستفاد منها عمليا في أعمال المنظمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي وفد باكستان لممثل الصين الدائم ووفده، على الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات، التي مني بها الشعب الصيني نتيجة الزلزال الذي ضرب بلده مؤخرا.

وأود أيضا أن أشكر وزير الدولة السويدي للشؤون الخارجية، السيد هانز دالغرين، على الإحاطة التي قدمها عن عملية ستكهولم بشأن تنفيذ الجزاءات محددة الهدف. وأود، فضلا عن ذلك، أن أعرب عن تقديري للأمين العام المساعد، دانيلو تورك، على مساهمته.

وتجيز المادة ٤١ من الميثاق تطبيق تدابير لا تشمل استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف معينة في عملية صون السلام والأمن الدوليين. وقد نشأت بالطبع محاذير فيما يتعلق بتصميم جزاءات مجلس الأمن وتطبيقها. فقد شهدنا طيلة التسعينات زيادة في استخدام الجزاءات كأداة من أدوات السياسة العامة من جانب المجلس. بيد أن الجزاءات الشاملة كثيراً ما تؤدي إلى نتائج غير مستصوبة في البلدان التي تفرض

عليها هذه الجزاءات، ناهيك عن الآثار التي تلحقها ببلدان ثالثة.

وقد أشار الأمين العام لمنظمتنا في تقرير سابق إلى أن ''أهداف السياسة [هذه] المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان يصعب توفيقها مع أهداف نظام الجزاءات'' (A/53/1، الفقرة ٦٤). وقال في تقرير آخر إن:

''الجزاءات الاقتصادية تعد أداة فظّة في الغالب الأعم من الحالات، ويمكن أن تفرض صعوبات على السكان المدنيين بصورة لا تتناسب مع المكاسب السياسية التي يرجح تحقيقها''. (A/56/95، الفقرة ١١٢)

وقد ثبت أيضاً أن الجزاءات تؤدي في بعض الأحيان إلى عكس النتائج المقصودة منها. فينجم عنها تشدد في مواقف النظم المستهدفة بها وتدفع هذه النظم إلى التصرف بطرق تتعارض مع توقعات المجتمع الدولي. إذ تحاول النظم أو الجماعات التي تفرض عليها الجزاءات في معظم الحالات أن تتفادى التدابير المفروضة عليها أو أن تتحايل عليها. ومن ثم فإن المشكلة تتمثل من ناحية في زيادة دقة الأدوات المستخدمة في فرض الجزاءات ومنع التهرب منها، ومن ناحية أخرى في تقليل النتائج السلبية للجزاءات إلى أقصى حد، ولا سيما الآثار الإنسانية المترتبة عليها.

ونرحب في هذا الصدد بما يبدو مؤخراً من رغبة السياسات في التحوُّل إلى ما يسمى بالجزاءات الذكية، التي ترمي إلى التركيز على الجهات الفاعلة المستهدفة وتقليص النتائج غير المتوخاة إلى أقصى حد. وننوه بعملية إنترلاكن، التي أخذت فيها سويسرا بزمام المبادرة، بشأن الجزاءات المالية، التي أعقبتها عملية بون - برلين، التي صبّت تركيزها على تصميم وتنفيذ عمليات حظر الأسلحة وعلى الجزاءات المتعلقة بالسفر والطيران. أما عملية ستكهولم فهي آخر هذه العمليات التي تشير إلى طرق لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف مع إعطاء أولوية لتحديد التدابير اللازمة لتعزيز التخطيط والرصد والتنسيق فيما بين لجان الجزاءات وهيئات رصدها.

ومع أننا نؤيد جميع هذه الجهود المبذولة لتحسين كيفية تصميم مجلس الأمن وتنفيذه لجزاءات أشد إحكاماً وأكثر ذكاء، فمن الضروري إجراء استعراض أشمل لتطبيق الجزاءات وتصميمها وتنفيذها ورصدها، وإنهاء العمل بها في نهاية المطاف. ونرى أن يضطلع بهذا الاستعراض الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس. وينبغي في رأينا أن يشمل نهج المجلس إزاء الجزاءات المبادئ التالية.

أولاً، الجزاءات تدبير قسري متاح بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويجب أن تكون من آخر الأشياء التي يلجأ إليها المجلس لا من أولها. ويجب أن تستنفد أولاً وقبل اللجوء للجزاءات جميع الإمكانيات والاحتمالات الأخرى المتاحة بموجب الفصل السادس.

ثانياً، ينبغي عدم فرض الجزاءات إلا رداً على انتهاكات القانون الدولي وعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن وما يفرضه من التزامات. ثالثاً، مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخوّلة فرض جزاءات دولية جماعية. أما الجزاءات الأحادية التي تفرضها فرادى الدول، بغضّ النظر عما وراءها من حسن النوايا، فلا تتمتع بالشرعية الدولية وكثيراً ما تأتي بنتائج عكسية وتؤدي لزعزعة الاستقرار.

رابعاً، ينبغي أن تستند الجزاءات إلى أدلة ملموسة على انتهاكات للقانون الدولي أو للالتزامات المفروضة من جانب مجلس الأمن ومعلومات عنها. ولا ينبغي أن تستند إلى افتراضات، أو تقارير لوسائط الإعلام، أو ادعاءات مغرضة. خامساً، يمكن أن يكون التهديد بتوقيع الجزاءات أنجع من

فرضها الفعلي. ومن ثم ينبغي النظر حيثما أمكن في فرض جزاءات مشروطة أو مؤجلة.

سادساً، ينبغي أن تشير القرارات المتعلقة بالجزاءات في وضوح إلى الأهداف التي ترمي لتحقيقها وأن تحدد معايير واضحة لتعليق الجزاءات أو إنهائها. سابعاً، ينبغي أن تكون نظم الجزاءات محددة بمدة زمنية، وأن تسمح باستعراضها وتعديلها دورياً. ثامناً، ينبغي وضع أحكام للتخفيف من الجزاءات، دون تعليقها أو إنهائها، استجابة للامتثال الجزئي من جانب الكيانات المستهدفة، بغية تحقيق امتثالها الكامل. تاسعاً، ينبغي تنفيذ الجزاءات على نحو متسم بالشفافية.

عاشراً، ينبغي أن ينعكس في الأفراد المباشرين لتنفيذ الجزاءات، بمن فيهم مفتشو الأمم المتحدة، التمثيل الجغرافي العادل. حادي عشر، ينبغي أن يتلقى الموظفون القادمون من بلدان نامية التدريب اللازم عند الاقتضاء لكي يتمكنوا من المشاركة في نظم رصد الجزاءات التابعة للأمم المتحدة.

ثاني عشر، ينبغي أن تتضمن نظم الجزاءات استثناءات إنسانية وآليات للتعويض في حالة حدوث عواقب غير مقصودة.

ثالث عشر، ينبغي تقييم نظم الجزاءات بعناية وبشكل منتظم من حيث فعاليتها في تحقيق أهدافها ورصد العواقب الإنسانية غير المقصودة. ونرحب بالمشروع الذي يقترحه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقييم الآثار الإنسانية التي تنطوي عليها الجزاءات. وينبغي أيضاً إجراء استعراض خارجي تقوم به جهة مستقلة، بما في ذلك إمكانية الاستعراض القضائي لآليات الرصد التابعة لنظم الجزاءات، وذلك للحصول على تقييم واقعي وموضوعي يستند إلى بيانات تجريبية ودراسات ميدانية في المناطق المستهدفة.

وختاماً، أود أن أقول إن باكستان ترى، رغم وجوب الاستمرار في الجزاءات وتحسينها، أنه لا بد لنا في الوقت ذاته من السعي لتطوير وتعزيز الوسائل الأخرى المتوخاة بموجب الميثاق، بما فيها الوسائل الواردة في الفصل السادس، تحقيقاً لأهداف مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ويجب علينا أن نأخذ بنهج أكثر شمولاً لحل المشكلات، ينطوي على تسوية الصراعات، وعلى أهداف اقتصادية وإنمائية لتحقيق مقاصدنا. وينبغي ألا ننسى أن في ميثاقنا مجالاً لجميع هذه الإمكانيات. فعلينا أن نتجاوز أساليب تفكير العالم القديم ونأخذ بنهج أكثر إبداعاً يتمشى مع فلسفة التضامن في ألفيتنا الجديدة.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود مرة أخرى أن أعرب لسفير الصين عن مواساتنا وتعازينا لما أسفر عنه الزلزال الذي أصاب بلده من ضحايا كثيرين.

ويود وفدي أن يتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن مسائل عامة تتصل بالجزاءات. واسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد هانس دالغرين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. كما أود بالنيابة عن بلدي، الكاميرون، أن أثني على الجهود التي تبذلها حكومته لتنظيم الأبحاث المتصلة بمسألة الجزاءات ووضعها في صورتها النهائية، وهي مسألة يعلّق عليها المجتمع الدولي أهمية بالغة.

تمثّل الجزاءات إحدى الأدوات الأساسية المتوفرة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في مجال صون السلم

والأمن الدوليين. وهذا هو على أية حال، ما تنص عليه المادة الحادية والأربعون، التي تتحدث عن تدابير غير قسرية.

أدى انتشار الأزمات والصراعات في السنوات الأخيرة إلى لجوء متكرر لاستخدام الجزاءات. لكن نتائج أنظمة الجزاءات المختلفة المفروضة كانت مختلفة جدا. وعلاوة على ذلك، فإننا نأسف بشدة للعواقب المؤذية على البلدان الثالثة وللمعاناة الطائشة التي تلحق بسكان البلدان المستهدفة.

وعليه فإنه من المفهوم أن يواصل مجلس الأمن، مع المجتمع الدولي، سعيه إلى تحسين مدى وفعالية أنظمة الجزاءات. إن الحاجة إلى الفعالية تشير إلى شاغل مزدوج: أولا، إنشاء أنظمة جزاءات تهدف إلى دفع الأشخاص المستهدفين أو الكيانات المستهدفة إلى أن يغيِّروا سلوكهم ويمتثلوا لرغبات المجموعة الدولية، وثانيا، الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الجانبية على السكان المدنيين والبلدان الثالثة.

إن لهذا الشاغل المزدوج أثر على توجهات عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وهذا الشاغل يمثل أيضا أساس عمل الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتصلة بالجزاءات، الذي أتشرف برئاسته منذ السنة الماضية. ويكمن هذا الشاغل المزدوج أيضا في صميم العمل الذي أنجز ضمن الإطار لمختلف العمليات - انترلاكن وبون - برلين وستكهولم، ونرى اليوم نتائج العملية الأخيرة.

ويرغب وفدي في أن ينتهز الفرصة المتوفرة اليوم للمشاركة، مع باقي أعضاء مجلس الأمن وممثل حكومة السويد، في التبادل النيِّر والرفيع المستوى في وجهات النظر، الذي يكلِّل الأعمال التي تم القيام بها في إطار عملية ستكهولم.

ونود أن نشدد على الأهمية الخاصة لتلك الأعمال، التي تكمل، وفي وقت مناسب، الأعمال التي تم القيام بها في إطار عمليتي انترلاكن وبون - برلين، والتي عرضت نتائجها على مجلس الأمن عام ٢٠٠١.

نعرف جميعا أن عملية انترلاكن تناولت الجوانب العملية والتقنية للجزاءات المالية، في حين ركّزت عملية بون - برلين على الآثار الضارة للجزاءات على السكان المدنيين وعلى البلدان الثالثة.

واستفادت عملية ستكهولم من منجزات العمليتين الأوليين وبنت عليها. وإن نتائج أعمالها، المعروضة علينا هذا الصباح في التقرير الذي أمامنا، مفيدة بصفة خاصة ويمكن أن تعود بالفائدة على مجلس الأمن. ومن المزايا الأساسية لعملية ستكهولم تعزيز مفهوم الجزاءات محددة الأهداف. ويوجد اليوم توافق آراء حقيقي داخل المجتمع الدولي.

وعكفت عملية ستكهولم أيضا على تنظيم العناصر المفهومية والتقنية والعملية الضرورية لجعل الجزاءات المالية وحظر الأسلحة وحظر السفر أكثر فعالية.

وأحاطت عملية ستكهولم علما على النحو الواجب بمختلف مراحل عملية فرض الجزاءات: الإنشاء والتنفيذ والرصد. وأحاطت علما أيضا بالتدابير التي صممت لتعزيز دور الأمم المتحدة والدول والأطراف الرئيسية الأخرى في المجتمع الدولي في تنفيذ الجزاءات.

وتطرّق التقرير إلى توصيات ذات صلة تتعلق بدور مجلس الأمن، وبمختلف لجانه المتعلقة بالجزاءات، وأفرقة الخبراء والدول. وتم التركيز بوجه خاص على ضرورة التنسيق والتواصل بين مختلف الأطراف الرئيسية هذه. إن الدور الأساسي الذي تضطلع به الدول يستحق منا الاهتمام. والواقع أنه يجدر التذكير بأن سلوك الدول هو الذي يحدد فعالية أنظمة الجزاءات المختلفة أو عدم فعاليتها. ولهذا السبب

يوصي التقرير بحكمة بتقديم المساعدة الملائمة لبلدان المناطق المتضررة بأنظمة الجزاءات.

وثمة أفكار أخرى يمكن إبرازها، مثل اعتماد نموذج لتشريع وطني يحكم تطبيق الجزاءات، وكذلك التوصية بمحاسبة الدول على انتهاك الجزاءات من قِبل سلطاتها. كل هذه الأفكار تستحق دراسة متأنية من قِبل مجلس الأمن.

ويمكن للفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتصلة بالجزاءات أن يستفيد منها في العمل على بلوغ أهدافه. إن الفريق، الذي أنشئ عام ٢٠٠٠، كُلِّف، كما نعرف جميعا، بصياغة توصيات ذات طابع عام فيما يتعلق بتدابير ينبغي اتخاذها تعزيزا لفعالية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

كما أن عمل الفريق – الذي ترأسه عند إنشائه، زميلي السفير أنوار الكريم شودري، ممثل بنغلاديش، تعامل مع إدارة الجزاءات ولجان الجزاءات، وتعزيز قدرات الأمانة العامة للأمم المتحدة والتعاون اللازم بين جميع الذين يشاركون في تنفيذ الجزاءات.

لقد تم التشديد بصفة خاصة على مفهوم الجزاءات وعلى المشاكل المرتبطة برفع الجزاءات، وبتنفيذها، وبالنظر فيها وبتقييمها، وكذلك بالمساعدة المقدمة للدول التي تنفِّذ الجزاءات.

وأحرز الفريق تحت رئاسة الكاميرون تقدما في قضايا إجرائية ومسائل تتعلق بالإعفاءات الإنسانية. ومن ثم، توصل الفريق إلى اتفاق بشأن أحكام لتحسين الرصد وتعزيز فعالية الجزاءات وقدرتها على الاستمرار وفيما يتعلق بالآثار غير المقصودة للجزاءات على دول ثالثة.

ورغم هذا التقدم الكبير، لا تزال خلافات الرأي قائمة وهي لا تعيق اختتام عمل الفريق فحسب بل تؤثر أيضا على إدارة أنظمة الجزاءات. وتتعلق هذه الخلافات الجوهرية في المقام الأول بنطاق الجزاءات ومدتها. ونأمل أن تلقى هاتان المسألتان اهتماما من مجلس الأمن والمجتمع المدني.

وتتضمن تقارير عمليات بون – برلين وإنترلاكن وستكهولم ثروة من الأفكار والمقترحات التي نؤمن بأنها ستشجع على إحراز التقدم واعتماد قواعد عامة تحسن فعالية الجزاءات وتجعلها أداة أفضل في خدمة السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب، باسم شعب المكسيك وحكومته، عن تعازينا لشعب الصين وحكومته وتضامننا معهما بعد الخسائر في الأرواح والممتلكات التي مُني بها بلدهما نتيجة للزلزال الأخير.

وأود أن أعرب عن شكري على هذه الفرصة لتناول قضية الجزاءات. ونعرب عن تقديرنا لوزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، السيد هانس دالغرين، على عرضه لنتائج عملية ستكهولم بشأن تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. ونهنئ السويد على الدور القيادي الذي أدته خلال العام الماضي في المناقشات التي أفرزت التقرير النهائي المعروض الآن علينا.

لقد شاركت المكسيك، إلى جانب دول أخرى، في عملية ستكهولم برغبة في الإسهام في المداولات المعنية بتنفيذ أنظمة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وكذلك بالقضايا الأخرى المتصلة بالموضوع. ولقد تشاطرنا خبرتنا في رئاسة لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون مع الفريق العامل المعني بعملية ستكهولم والمسؤول عن النظر في تدابير تعزيز دور الأمم المتحدة في ذلك المجال.

إن تبادل الآراء بين ممثلي الحكومات والأمانة العامة للأمم المتحدة والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني سمح بإجراء حوار صريح ومتعمق حول التقدم

والعقبات والتحديات المتصلة بصياغة وتطبيق الجزاءات المحددة الأهداف، مع الاستفادة من إسهامات عملية انترلاكن كمرجع في مجال الجزاءات المالية وعملية بون – برلين في مجال حظر الأسلحة والسفر.

إن توصيات عملية ستكهولم نتاج لتلك المناقشات ولجوهرها أهمية خاصة بالنسبة لعمل مجلس الأمن ولجانه المعنية بالجزاءات. والسبب في ذلك أن الطريقة التي تسير بها اجتماعات اللجان تتطلب من المشاركين التركيز على الانتهاء من جدول الأعمال الآني المعروض عليهم، ولكن ذلك لا يسهل عليهم الدخول في عملية تفكير في سبل ووسائل تعزيز فعالية تنفيذ الجزاءات والآليات الملائمة لرصدها.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية من مجموعة التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن.

تتعلق النقطة الأولى بتحسين التنسيق بين لجان الجزاءات. وحتى الآن فإن المحاولة الوحيدة لتحسين التنسيق كانت في الاجتماعات الثلاثية للجان الجزاءات المعنية بسيراليون وليبريا وأنغولا، خاصة في مجالات حظر الأسلحة والحظر على الماس والسفر. ورغم أن نظام الجزاءات يُطبق على بلد محدد، فقد برزت في إطار سيراليون وليبريا الحاجة إلى الأخذ بنهج إقليمي لتنفيذ ورصد الجزاءات. وبالتالي تؤيد المكسيك فكرة اجتماع رؤساء لجان الجزاءات وعقدهم اجتماعات مشتركة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك من شأنها أن تسهل تنفيذ الجزاءات. وينبغي لهذه الممارسة أن تشمل رئيس الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالقضايا العامة للجزاءات.

وهناك حاجة إلى النظر في إمكانية إدراج مطلب الإبلاغ عن خروقات أنظمة الجزاءات في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتطلب ولايات أفرقة الخبراء تقديم الملاحظات والتوصيات إلى لجان الجزاءات بغية اتخاذ التدابير اللازمة في حال انتهاك أنظمة الجزاءات. ولكن لا أعتقد أن ذلك الاحتمال قائم بالنسبة لجميع اللجان. ولذلك نؤيد فكرة النظر في الرغبة في جعل أفراد عمليات حفظ السلام في البلدان الخاضعة للجزاءات يبلغون اللجان ومجلس الأمن بانتهاكات الجزاءات التي يرصدونها. وفي حالة عمليات حظر الأسلحة، سيكون من المفيد للغاية أن نتمكن من الحصول على معلومات من الأفراد العاملين في الميدان.

وهناك مسألة تحسين التنسيق بين لجان الجزاءات وأطراف أخرى. ففي حالة لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون، نشجع التعاون والتنسيق مع الوكالات الحكومية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان اتحاد نهر مانو ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتفاق وسنر من أجل ضمان التنفيذ والرصد الأفضل للجزاءات المفروضة على ذلك البلد. وبالمثل، نشعر بأنه ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تعزز آلياتها التنسيقية مع الأطراف الأخرى بغية ضمان فعالية أنشطتها.

ومن المهم أيضا الإبقاء على قنوات الاتصال والحوار مفتوحة مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والرأي العام ووسائل الإعلام الدولية والمحلية. فلتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة أثر إيجابي على تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف.

ونحن بحاجة إلى النظر في وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في مجال الجزاءات. وينبغي إنشاء هيكل في الشعبة المسؤولة عن الجزاءات في الأمانة العامة – يكون مماثلا للهيكل القائم بالفعل في أجزاء أخرى من الأمانة العامة – ويكون مسؤولا عن إعداد المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من مختلف لجان الجزاءات وأفرقة

الخبراء وآليات الرصد. وينبغي أن تكون المهمة الفورية لـه جمع التجارب والدروس المستخلصة في لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا وآلية الرصد المعنية بجزاءات أنغـولا، اللتين أكملتا أعمالهما في أواخر عام ٢٠٠٢.

وينبغي تعزيز قدرة الأمانة العامة. فرغم تقديم مقترحات بإنشاء هياكل مستقلة ذات ولايات أكثر طموحا، لا يزال يتعين عليها أن تؤمن توافق الآراء بين أعضاء مجلس الأمن.

ونظرا لتلك الحالة، ينبغي أن يتوفر للأمانة العامة للأمم المتحدة، في الأجل القصير، ما يلزم من موارد للميزانية وموارد بشرية لتعزيز أنشطة الجزاءات بغية تقديم الدعم الكافي إلى لجان الجزاءات، وأفرقة الخبراء وآليات الرصد وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالجزاءات.

والجزاءات أداة يستخدمها مجلس الأمن لتيسير صون السلم والأمن الدوليين. ويتطلب التنفيذ الفعال لنظم الجزاءات النافذة تعاون المجتمع الدولي فضلا عن تقديم المساعدة إلى الدول التي تحتاج إلى تعزيز قدرها الوطنية على تنفيذ تلك الجزاءات.

وتؤكد المكسيك من جديد ضرورة قيام مجلس الأمن بتصميم وتنفيذ نظم فعالة للجزاءات تشكل أدوات مفيدة لتثبيط أي محاولة لتهديد السلم والأمن الدوليين دون الإضرار بالسكان المدنيين أو بالبلدان الثالثة. وفي ذلك السياق، نحيط علما مع الاهتمام البالغ بالمبادئ السبعة المشار إليها في التقرير المتعلق بعملية ستكهولم من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات الهادفة، وكذلك بالقانون النموذجي الموحد لمساعدة البلدان التي تفتقر إلى التشريعات في هذا المجال.

وينبغي أن تشكل الفرصة التي أتحتموها لنا اليوم سيدي الرئيس، للاطلاع على نتائج عملية ستكهولم حافزا لنا على مواصلة النظر في المسائل التي تتصل بالجزاءات في الهيئات ذات الصلة. إلا أنه ينبغي لنا أن نتوصل إلى صيغة تتيح لنا التعرف على آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونأمل أن يأخذ رؤساء المجلس في المستقبل هذا الاقتراح في الاعتبار.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب لممثل الصين عن شعورنا بالأسى والحزن للمأساة التي ألمت ببلده. وأود أن أشكر وزير الدولة السويدي، السيد دالغرين، والأمين العام المساعد تورك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها كل منهما عن نتائج عملية ستكهولم.

إن الجزاءات ليست هدفا في حد ذاها؛ إنما هي جزء من استراتيجية أوسع ترمي إلى حل صراع ما. ولا تؤدي الجزاءات التي تؤثر في الأشخاص الأبرياء بسبب نقص في تصميمها، أو التي يمكن التحايل عليها بسهولة، إلا إلى تقويض ثقة المجتمع الدولي، وإلى التشكيك بمصداقية الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تتيح العواقب الجائرة التي تترتب على أي مجموعة من الجزاءات الهادفة بصورة غير ملائمة للجهات المستهدفة بالجزاءات فرصة مثالية لكي تستغل لمصلحتها الانتقادات التي توجه إلى التدابير التي تضر بمواطني بلدها الأبرياء، إلا أها لا تؤثر مطلقا — أو مطلقا تقريبا — في النخبة القيادية. ولذلك، فإن إسبانيا تؤيد بدون تحفظ إجراء عمليات استعراض دورية لتقييم ما يترتب على نظم جزاءات محددة من أثر غير مؤاتٍ على الحالات الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية والسياسية.

وسواء أعجَبنا أم لم يعجبنا، الجزاءات من أبرز جوانب الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة حول العالم. ولدى نطاق واسع من الرأي العام، هناك قدر من الجهل بأسباب الجزاءات وأهدافها. ونحن نؤيد مقترحات عملية ستكهولم بإنشاء نظام من الإحاطات الإعلامية المنتظمة لوسائط الإعلام.

كذلك تتطلب الجزاءات التحلي بالمرونة واليقظة كي تصبح فعالة. ولهذا السبب، تؤيد إسبانيا بكل قوة التوصية القاضية بالأخذ بإمكانية القيام بعمليات إدارية أو قضائية لتصحيح ما يمكن أن يحدث من أخطاء أو لمجرد مراعاة ما يمكن أن يحدث من تغيير في سلوك الجهات المستهدفة بالجزاءات. ويشترك بعض أنواع الجزاءات كالحظر المفروض على الأسلحة وقيود السفر، بقدر محدود من الفعالية. ويوفِّر النموذج الذي اقتُرح في سياق عمليات ستكهولم وبون - برلين حلولا عملية وتتسم بسعة الخيال لتحسين دقة الجزاءات إلى أكبر حد ممكن؛ ولذلك، فإننا نعتبر أن تطبيقه يحظى باهتمام بالغ.

وفيما يتعلق بالوسائل المتاحة للأمانة العامة، نرى أنه ينبغي تعزيز الدور التنسيقي لفرع الجزاءات من أجل تفادي الازدواجية. وبالرغم من ذلك، فإن الإرادة السياسية غير كافية في حد ذاتها لكفالة فعالية أي نظام للجزاءات. ويتطلب تنفيذ أي نظام للجزاءات إنشاء آليات مناسبة في جميع الدول. وكلما كانت الجزاءات محددة وهادفة بدقة أكبر، كلما تعين أن تكون الأدوات المستخدمة أكثر تعقيدا. ونعتقد أنه ينبغي أن تطلب لجان الجزاءات إلى جميع الدول تقديم تقارير دقيقة جدا عن التدابير المتخذة للامتثال للجزاءات.

وختاما، ولكل تلك الأسباب، من الضروري تعزيز تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الدول التي تفتقر إلى الأسباب الكفيلة بتنفيذ الجزاءات النافذة وتوفير الحوافز الضرورية. وقد يكون للقطاع الخاص ما يقدمه من إسهام في هذا الصدد. وبالمثل، يجب علينا أن ننظر بإمعان في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد توفر نموذجا يحتذى به.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

حققت الإحاطة الإعلامية التي قدمها وزير الدولة دالغرين عن نتائج عملية ستكهولم والبيان الشامل الذي أدلى به الأمين العام المساعد تورك وما تلاهما من بيانات لأعضاء المجلس هدفين هامين في رأينا. أولهما، أنها ساهمت في زيادة شفافية المناقشة داخل مجلس الأمن بشأن المسائل الملحة المتصلة الجزاءات. وثانيهما، أنها أبرزت الإسهام الهام الذي قدمته عملية ستكهولم إلى المناقشة المتعلقة بكيفية تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات الهادفة.

وكما أشار إليه وزير الدولة دالغرين، فإن عملية ستكهولم ركزت، في جملة أمور، على تحديد التدابير الكفيلة بتحسين التخطيط والرصد والتنسيق فيما بين لجان الجزاءات وهيئات الرصد. أما إنشاء آليات الرصد من أجل زيادة الشفافية والكفاءة، فهو بالفعل أمر أساسي لنجاح أي نظام للجزاءات. ويمكن أن تزود هذه الآليات لجان الجزاءات بمعلومات إضافية عن انتهاكات الجزاءات، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر والملازم. وقد أشار السفير راين، بصفته رئيسا سابقا للجنة الجزاءات المفروضة على يونيتا، إلى أن مجرد وجودها بعث بتحذير قوي من أن لدى اللجنة ذراعا آخر يمكن أن يضطلع بصورة دائمة ومستمرة برصد انتهاكات الجزاءات ومنتهكيها. ومن ثم فإن الآلية تردع أولئك الذين يشاركون في خرق الجزاءات وتقوم في الوقت نفسه مقام أداة للإنذار المبكر بالأضرار الملازمة غير المتناسبة.

ومما يستحق مزيدا من الاهتمام في هذا الصدد، فرض جزاءات إضافية — أي التدابير التي يتعين اتخاذها ضد من يعمل على خرق الجزاءات من الدول أو الأشخاص. ونرى هنا مجالا أوسع لإجراء المزيد من المداولات. ومن

جهة أخرى، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، ينبغي أن يراعى بكل عناية منح الإعفاءات والاستثناءات لبعض الاحتياجات الإنسانية من أجل تقليل الأثر الإنساني إلى أدنى حد ممكن. وبذلك، تتعزز مصداقية ومشروعية أي نظام للجزاءات تفرضه الأمم المتحدة إلى حد أكبر.

ونعتقد أن اقتراحات عملية ستكهولم من أجل المجالين التاليين تستحق اهتماما خاصا: أولا، وضع مبادئ توجيهية مشتركة لرصد الجزاءات ؛ وثانيا، وضع الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة التهرب من الجزاءات والحفاظ على دقتها ، بما في ذلك تقييمها بشكل ملائم.

وأختتم بالتأكيد على أن عمليات إنترلاكن، وبون - برلين، وستكهولم أسهمت في جعل الجزاءات أكثر استهدافا ومصداقية وكفاءة. إن الدعم القيِّم والمستمر من الأمانة العامة في هذه الجهود ظل بالغ الأهمية. غير أن الجزاءات أدوات وليست مرامي سياسية في ذاتها. وهي ليست بديلا عن المفاهيم السياسية. ونجاح أي نظام للجزاءات يتطلب اتباع نهج شامل يعتبر الجزاءات الهادفة جزءا من استراتيجية سياسية ودبلوماسية منسّقة أوسع نطاقا. وهذا يتوقف على الإرادة السياسية لدى الجهات الفاعلة. وكلما كانت نظم الجزاءات أكثر كفاءة وموضوعية وشفافية تحسنت إمكانية استخدامها أدوات حادة وملائمة بموجب الفصل السابع، ومن ثم يتمكن مجلس الأمن تجنب اللجوء النهائي للقوة العسكرية.

واستأنف الآن مهامي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هانز دالغرين، وزير خارجية السويد، للرد على التعليقات المثارة أثناء المناقشة.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بثلاث نقاط بإيجاز. فأولا، أود الإعراب عن امتناني للكلمات الرقيقة التي أعرب عنها لحكومتي بمناسبة الدور الذي قامت به - مع آخرين كثر - في هذا المشروع.

وثانيا، يسعدني طبعا التأييد الذي أعرب عنه في المجلس لمقترحات كثيرة واردة في تقرير ستكهولم. وهذا ينصب على الرغبة الواضحة من الأمانة العامة، كما أوضحها الأمين العام المساعد، تورك، في أداء دور أكثر نشاطا في تحسين التنسيق والرصد، كما ينصب على كل أعضاء المجلس الذين أيّدوا تحسين تنفيذ الجزاءات الهادفة. ونحن نتطلع إلى تحويل بعض هذه الأفكار إلى واقع.

وثالثا، إنني أتفق مع جيرمي غرينستوك حول الدروس التي يمكن أن تستفيدها لجان مكافحة الإرهاب بالنسبة للشفافية التي أبدتها اللجنة وفعاليتها، بل وربما الأهم من ذلك، علاقاتها بالدول الأعضاء.

أما الالتزام الذي أعرب عنه كثير من أعضاء المجلس صباح هذا اليوم، بتحسين الجزاءات الهادفة فهو بالطبع إيجابي. ولكن هذا، مع كل الاحترام الواجب، لا يكفي. وكما أكّد عدة متكلمين صباح اليوم، فلا بد من تأييد عالمي للجزاءات الهادفة إذا أريد لها النجاح. وعلى كل دولة عضو أن تنهض بحصتها. وأرى أننا في عملية ستكهولم أمامنا مهمة إضافية في هذا الجهد الهام: هي أن نعلن تلك المبادئ التوجيهية، ليس في هذه القاعة وفي هذه المدينة فحسب، بل وفي العواصم في كل بقاع العالم، وربما نستغل الموارد التي قد تتاح لنا في تعزيز فهم الحاجة إلى أن نكفل تنفيذ جزاءات هادفة أكثر فعالية، ليس هذا فحسب، بل والوسائل للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد، للرد على التعليقات المثارة في هذه المناقشة.

السيد تورك (تكلم بالانكليزية): أتوجّه بالشكر إليكم، السيد الرئيس، وإلى سائر أعضاء مجلس الأمن على كلمات العرفان الرقيقة الموجّهة إلى الأمانة العامة لإسهامها، واسمحوا لي أن أطمئِن المجلس والسيد دالغرين إلى أن الأمانة العامة ستظل مشغولة بعملية ستكهولم. وطبيعي أن هناك قدرا لا بأس به من العمل للمستقبل، ولن تدخر الأمانة العامة جهدا في ذلك السياق.

ولقد أحطنا علما على النحو الواجب بشتى التعليقات التي أبديت، وسوف نفكر فيها ونعمل كل ما يمكن لتحسين عمل الأمانة العامة بالنسبة لتأييدنا للجان الجزاءات. وأحطنا كذلك بالإقرار بضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة. وواضح أننا نرحب بأي موارد إضافية يمكن أن تقدم لنا لتحويل تلك القدرة المعززة إلى واقع.

كذلك أود إبداء ملاحظات موجزة على مسألة أو مسألتين مما أثير في المناقشة. فقد أشار عدة متكلمين إلى النقاط التي طرحتها في مقدمتي عن الآثار الوقائية للجزاءات وضرورة زيادة استكناه ذلك البعد. ونحن سنواصل ذلك بالتأكيد. ونود الآن أن نقول إن العمل على أساس القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أحدث تأثيرات وقائية هامة. ومن المؤكد أن الممارسة في ذلك السياق ستتمخض عن إرشادات هامة للمستقبل.

والنقاط العامة التي أثيرت اليوم بشأن تحسين التنسيق جاءت أيضا بطبيعة الحال بالغة الأهمية في سياق الوقاية، لأن نمطي الانتهاكات والمنتهكين، كلاهما متماثلان ولهذا تأثيراته التراكمية. ومن ناحية أخرى، فالأثر التراكمي في مجال الجزاءات يمكن أن يكون وقائيا إذا نظمت الجزاءات ونسقت على نحو سليم وكانت فعالة.

كما أننا أحطنا علما بالنقطة التي أثيرت أثناء المناقشة ومفادها أن التهديد باستخدام الجزاءات يمكن في بعض الحالات أن يكون أداة فعالة. وهذه نقطة هامة تتطلب مزيدا من التفكير. فمن المؤكد أن مسألة الكيفية التي يمكن بها تحويل الفكرة إلى سياسة، مسألة من أصعب المسائل، وسوف نواصل التفكير فيها لنرى ما إذا كان بوسع الأمانة العامة أن تقدم أي عون.

وأود أخيرا أن أذكِّر بأن مجلس الأمن اعتمد قرارات تعالج قضايا منع الصراعات المسلحة بطريقة شاملة للغاية، وربما كان من المفيد أن يولى قدر من الاهتمام في أحد استعراضات تلك القرارات، لجانب الجزاءات لمعرفة كيف يكون من المناسب إدراجه في سياسة المنع الشاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون في قائمتي.

وأود أن أشير إلى البيان للصحافة الذي عمم على جميع أعضاء المجلس. وبموافقتهم سوف أصدر ذلك البيان عقب اختتام هذه الجلسة.

وبذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.